

مزارعو مصر يكتفون جهودهم للتأقلم مع تقنيات الري الحديثة

نظام لقيس رطوبة التربة لزيادة الإنتاج وتوفير المياه

يحاول المزارعون المصريون التأقلم مع تقنيات في مجالات الري لتوفير المياه وزيادة الإنتاج، حيث يستخدم نظام الري الجديد حساسات لتتبع مستويات الرطوبة في التربة ما يمكن من قياس الكمية الكافية ضمن مخطط مشروع مصر لمعالجة نقص المياه على مدى 20 عاما.

سماطوط (مصر) - بدأ المزارعون المصريون باستخدام نظام الري الجديد الذي يعتمد على حساسات لقياس مستويات الرطوبة وجهاز لإرسال البيانات إلى المستخدم لتجنب إهدار المياه والتمكن من تحديد المقدار الكافي بسهولة ضمن خطة مشروع مصر لمعالجة نقص المياه وزيادة الإنتاج الزراعي. ويروي بعض المزارعين قصص تأقلمهم مع التقنيات الجديدة حيث تقول إيمان عيسى "عندما توفي زوجي وتولت إدارة مزرعته في جنوب مصر، وجدت نفسي أتساءل متى يحتاج محصول القمح إلى الري؟".

وقالت عيسى (36 عاما) إنها "ستلجأ إما لاستخدام الكثير من المياه في قطعة أرض مساحتها فدانان خارج مدينة سماطوط أو أنها ستستوفض مزارعا آخر لتولي مهمة الري".

وفي ديسمبر الماضي انضمت عيسى وهي أم لأربعة أطفال إلى مشروع حكومي جديد يستخدم حساسات تسمح برؤية متى تكون التربة جافة بالضبط وكمية المياه التي تحتاجها، كل ذلك من خلال تطبيق على هاتفها.

وتقول عيسى "عندما سمعت لأول مرة عن النظام الجديد، لم أكن أعرف بالضبط كيف سيفيدني. ولكن عندما علمني الناس كيف يعمل وجدت أنه مفيد حقاً وسيوفر لي الكثير من الجهد والمال". وفي الأسابيع القليلة التي انقضت منذ أن تعلمت النظام الجديد، استخدمت عيسى مياهاً أقل بنسبة 20 في المئة وانخفضت تكاليف العمالة لديها بمقدار الثلث تقريباً.

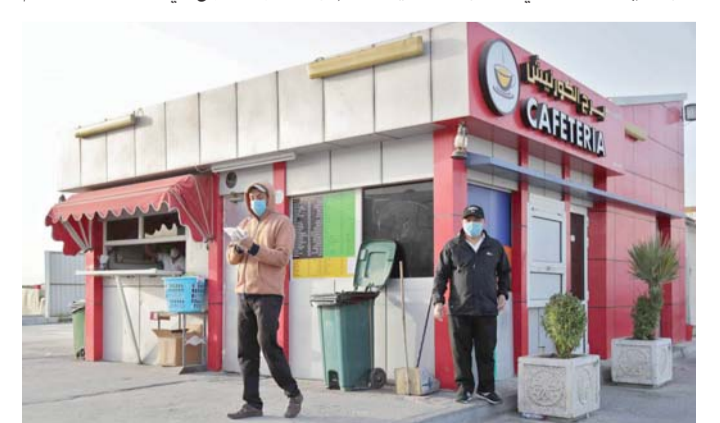
ويستخدم النظام الذي طوره وزارة الموارد المائية والري وجامعة العلوم الحديثة والآداب بالقاهرة حساساً مدفوناً في التربة لقياس مستويات الرطوبة وجهازاً لإرسال البيانات إلى المستخدم الذي يستطيع الحصول عليها من

ستاندر أند بورز ترجح استمرار رحيل المغتربين عن الخليج حتى 2023

لندن - قالت ستاندر أند بورز غلوبال للتصنيف الائتماني في تقرير الاثنين إن عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي انخفض بنحو أربعة في المئة العام الماضي نتيجة لنزوح المغتربين عقب أزمة كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وقد تضررت المنطقة المنتجة للنفط بشدة العام الماضي مع تأثير القطاعات الاقتصادية غير النفطية من قيود مكافحة كوفيد - 19 والضغط على مصدر دخلها الرئيسي الناجم عن انخفاض أسعار النفط وتخفيضات إنتاج الخام.

وقالت ستاندر أند بورز "تتوقع استمرار تراجع عدد الأجانب في المنطقة حتى 2023 بسبب تراجع نمو القطاع غير النفطي وسياسات توظيف المواطنين". وتعتمد دول الخليج كثيراً على العمالة الأجنبية في قطاعات مختلفة مثل الخدمات المالية والرعاية الصحية والتشييد، لكن جهودا رامية لتوطين الوظائف لمكافحة ارتفاع البطالة بين المواطنين تسارعت في السنوات الأخيرة.



المواطنون أولي بالتوظيف



محمد غانم
المشروع جزء من خطة لتشجيع طرق الري الحديثة

وقال محمد غانم المتحدث باسم وزارة الري إن "المشروع في مرحلته التجريبية يعتبر جزءاً من إستراتيجية وطنية لتشجيع استخدام طرق الري الحديثة". وأوضح أن "الهدف هو تقليل استخدام المياه وزيادة إنتاجية المحاصيل وخفض تكاليف الإنتاج حيث تواجه مصر ضغوطاً متزايدة على المياه".

وقال عبر الهاتف إن "التأثير الأولية تشير إلى النجاح في توفير كميات كبيرة من المياه وتقليل تكاليف الإنتاج"، مضيفاً أن "الحكومة لا تزال في طور جمع البيانات عن تأثير المشروع". وأضاف غانم أن الوزارة قدمت حتى الآن 200 جهازاً مجانيًا للمزارعين، لكن بعد انتهاء الفترة التجريبية ستبدأ في بيعها في جميع أنحاء البلاد ولم يتم تحديد السعر حتى الآن.

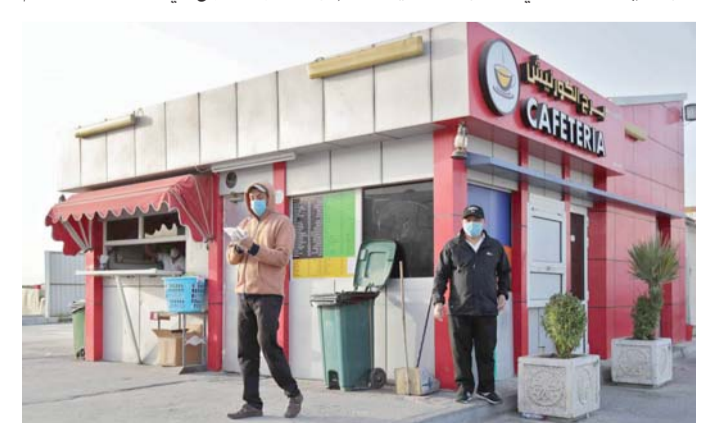
وفي مزرعة أخرى بالقرب من مزرعة عيسى بمحافظة المنيا، قال جرجس شكري إن "الجمع بين تطبيق الجوال الجديد ونظام الري بالتنقيط الذي قام بتربيته هو وزوجته في أوائل

ستاندر أند بورز ترجح استمرار رحيل المغتربين عن الخليج حتى 2023

لندن - قالت ستاندر أند بورز غلوبال للتصنيف الائتماني في تقرير الاثنين إن عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي انخفض بنحو أربعة في المئة العام الماضي نتيجة لنزوح المغتربين عقب أزمة كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وقد تضررت المنطقة المنتجة للنفط بشدة العام الماضي مع تأثير القطاعات الاقتصادية غير النفطية من قيود مكافحة كوفيد - 19 والضغط على مصدر دخلها الرئيسي الناجم عن انخفاض أسعار النفط وتخفيضات إنتاج الخام.

وقالت ستاندر أند بورز "تتوقع استمرار تراجع عدد الأجانب في المنطقة حتى 2023 بسبب تراجع نمو القطاع غير النفطي وسياسات توظيف المواطنين". وتعتمد دول الخليج كثيراً على العمالة الأجنبية في قطاعات مختلفة مثل الخدمات المالية والرعاية الصحية والتشييد، لكن جهودا رامية لتوطين الوظائف لمكافحة ارتفاع البطالة بين المواطنين تسارعت في السنوات الأخيرة.



المواطنون أولي بالتوظيف



زراعة ضحية للفساد

ندرة الأسمدة توجه ضربات مزدوجة للزراعة التونسية

الفساد يهدد الأمن الغذائي ويحبط خطط الإنتاج في موسم الحبوب

يوجّه نقص الأسمدة ضربات مزدوجة للزراعة في تونس حيث يهدد الأمن الغذائي ومكاسب المزارعين وأرباحهم خصوصاً مع اقتراب موسم الحبوب ما دفع بالعديد من المزارعين إلى الاحتجاج، حيث تحولت أزمة ندرة الأسمدة دون تحقيق تطلعاتهم في زيادة الإنتاج وتنمية الأرياح، في وقت تتزايد فيه الاتهامات بوقوف شبكات فساد وراء افتقاد الأسمدة.

خالد هودي

تونس - يعاني المزارعون في تونس من نقص كبير في مادتَي "دي.إي.بي" والأمونيتر (نترات الأمونيوم)، وهما نوعان رئيسيان من الأسمدة الضرورية لإنتاج الموسم الزراعي ونمو المحاصيل المحتفظة على غرار الحبوب مما خلف احتجاجات واسعة مطالبة الدولة بمعالجة الأزمة التي قد تعصف بقوت التونسيين.

وقامت مجموعة من المزارعين، مؤخرًا بغلق مداخل مدينة باجة (شمال غرب) على مستوى مفترق الطرقات (البالاج)، احتجاجاً على تأخر وصول مادة "الأمونيتر" خاصة وأن النصف الأول من شهر فبراير يعتبر فترة لزراعة الحبوب بالمادة المذكورة.

وترافق أزمة الأسمدة تخوفات كبرى في صفوف المزارعين مع تواصل الجفاف وندرة الأمطار ما يعسر مهمتهم في إنقاذ موسم الحبوب. ووصف رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحة بالكاف (شمال غرب)، منير العبيدي في تصريح لـ"العرب"، الموسم الفلاحي الحالي بـ"الصعب" من ناحية ندرة الأسمدة ما اضطر نسبة 80 في المئة من المزارعين إلى الزراعة بمادة "دي. إي.بي".

وأشار إلى أن "القفطار الواحد من مادة الدي.إي.بي يبلغ 90 ديناراً (33.18 دولار)، فيما يبلغ قفطار الأمونيتر 70 ديناراً (25.81 دولار)".

وأضاف العبيدي، أن "ندرة الأسمدة قد تؤدي إلى نقص الإنتاج في حدود 60 في المئة، ما يضرب منظومة الإنتاج ويضطر الدولة إلى الاستيراد من جديد"، قائلاً "في السابق كانت كل ولاية (محافظة) تمتلك مخزوناً استراتيجياً من دي.إي.بي والأمونيتر".

وحول الحلول الممكنة لمعالجة الأزمة التي قد تضرب الأمن الغذائي للتونسيين، أكد العبيدي أن "السلطات المعنية تعلم جيداً بتفاصيل الأزمة وكانت تنتظر ذلك، وكان عليها أن تستورد هذه المواد أو على الأقل حل المشكلة في علاقة بمواقع الإنتاج (شركة فسفاط قفصة والمنطقة الصناعية بقباس)".

وتابع رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحة بالكاف، "ندعو السلطات للاستجابة لمطالبنا وتوفير الأسمدة في الزراعات الكبرى والخضروات والأشجار المثمرة والأعلاف والزياتين وغيرها". وحسب أرقام وزارة الفلاحة، تمتد المساحات الزراعية بتونس إلى قرابة

250 ألف هكتار، وتحتاج إلى قرابة 200 ألف طن من مادة الأمونيتر سنوياً. ويؤثر فقدان الأسمدة على كميات الإنتاج وجودة المنتوج، ومع اقتراب نهاية الموسم الزراعي تتضاءل نسب نجاح محاولات الإنقاذ. وتذكر حزلي بوجود "مشاكل عدة في توزيع الأسمدة بسبب تدخل السماسرة والتلاعب بالأسعار، فضلاً عن الاحتكار والمضاربة وظهور الأسواق السوداء". وينظم المزارعون وقفات احتجاجية يومياً أمام مقرات السلطات الجهوية خلال الأسابيع الأخيرة، مطالبين بوضوح الكميات اللازمة من الأسمدة في الأسواق وملاحقة المضاربين والمحتكرين الذين أشعلوا الأسعار.

وسبق أن دعا مجلس الجهات بالاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، إلى الإسراع في توفير الأمونيتر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من موسم الزراعات الكبرى خلال هذه الفترة وتسميد الأشجار المخففة وتشتيد المراقبة على مسالك توزيعها. وحمل الاتحاد، في بيان له، مسؤولية التأخر والتراخي في الإعداد المبكر لهذا الموسم وما لذلك من تداعيات سلبية على جودة الإنتاج وعلى مردودية المزارعين. والإنتاج الحيواني بتأمين حاجات المربين من الأعلاف وخاصة منها الشعير في كافة جهات البلاد والمراجعة الفورية لسعر الحليب على مستوى الإنتاج واعتماد آلية ديناميكية الأسعار.

واعتبر عدد من المزارعين من منطقة بوسالم بمحافظة جنوبي (شمال غرب)، أن كمية سماد الأمونيتر التي تم توزيعها بداية فبراير الجاري "غير كافية لصغر فلاح"، إذ يتطلب الهكتار الواحد في المناطق السقوية على الأقل 400 كلغ من هذه المادة الهامة.

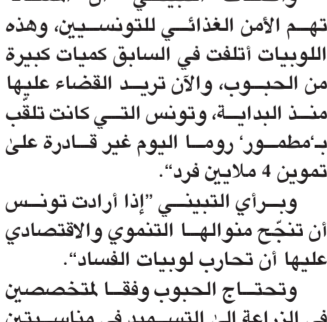
من جهتها دعت الغرفة الوطنية لمجمعي ومخزني الحبوب في وقت سابق الحكومة للتدخل العاجل قصد الترفيع في الكميات الواردة من مادة الأمونيتر والترفيع من نسق الإنتاج المحلي بالمجمع الكيميائي التونسي.

وعبرت الغرفة في بلاغ لها عن تضامنها مع مزارعي الحبوب في هذه الأزمة التي تهدد دخل المزارعين بالتأثير سلباً على مردودية محاصيلهم وترفع من كلفة إنتاجهم وعجزهم على مواصلة نشاطهم.

وتظهر البيانات الرسمية تراجع إنتاج الفوسفات في تونس خلال العام الماضي بنسبة 44 في المئة، بسبب الاعتصامات المتكررة التي تشهدها مناطق الإنتاج.



منير العبيدي
ندرة الأسمدة قد تؤدي إلى نقص 60 في المئة في الإنتاج



فيصل التيبني
نجاح الفلاح التتموي ومحاربة الفساد

وأضاف التيبني "أن المسألة تهم الأمن الغذائي للتونسيين، وهذه اللوبيات اتلفت في السابق كميات كبيرة من الحبوب، والآن تريد القضاء عليها منذ البداية، وتونس التي كانت تلقت بـ'مطموس' روما اليوم غير قادرة على تموين 4 ملايين فرد".

ويرأي التيبني "إذا أرادت تونس أن نتجح منوالها التنموي والاقتصادي عليها أن تحارب لوبيات الفساد". وتحتاج الحبوب وفقاً لمتخصصين في الزراعة إلى التسميد في مناسبتين من أجل المحافظة على المحاصيل وتحسين جودة الحبوب في كل من ديسمبر وفبراير.

وأضاف "تونس صدرت أكثر من 400 ألف طن من المادة دون ترك احتياجات فلاحها الخاصة ويتواتر الإضرابات والاحتجاجات بمواقع الإنتاج (المنطقة